برعاية أكاديمية رواد التميز للتعليم والتدريب

المجلد: الأول

العدد: الأول، يوليو 2021

International Journal of Arabic Language and Literature Research

المجلة الدولية لبحوث اللغة العربية وآدابها

(IJALR)

مجلة علمية دورية محكمة

تصدرها الجمعية العربية لأصول التربية والتعليم المستمر

(ASFC)

The online ISSN is :2786-0361

The print ISSN is :2786-0353

بحث بعنوان:

أثر المذهب الظاهري في النحو العربي.

د. سليمان إبراهيم محمد.

مدرس النحو والصرف والعروض بكلية التربية– جامعة 6 أكتوبر.

توطئة:

لقد سيطر القياس على فكر الفقهاء منذ القرن الرابع الهجري، فاهتموا به اهتماماً كبيراً، ربما جعلهم ينشغلون به في بعض المسائل أكثر من النص الديني؛ فقد "أخذت صناعة القياس تبسط سلطانها، ويشتد إغراؤها للفقهاء، فيذهبون بها المذاهب المختلفة في التشريع والإفتاء"[1].

1() ابن حزم صورة أندلسية، تأليف: د. طه الحاجري، ص120، دار الفكر العربي، القاهرة، 1970م.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

وربما أغراهم القياس بما فيه من رياضة عقلية، ومتعة ذهنية، فتوغلوا فيه؛ مما جعلهم يهتمون بالفروع على حساب الأصول، وهذا ما رفضه داود ابن علي الأصبهاني؛ مما جعله يحاول التخفيف من سيطرة القياس على الفقه عن طريق الأخذ بظاهر النص، وقد تبعه ابن حزم في القرن الخامس الهجري، فثار هو الآخر على القياس، وأخذ يدعو إلى الأخذ بظاهر النصوص، وإبطال القياس.

ونتيجة لذلك نشأ المذهب الظاهري في الأندلس، وفي عصر الموحدين أصبح المذهب الرسمي للدولة؛ لدرجة أن الخليفة المنصور يعقوب بن يوسف حمل الناس حملًا على المذهب الظاهري، فأمر بإحراق كتب المذاهب الأربعة في الفقه إلا ما أقرَّه منها، كما أمر بإحراق كثير من كتب الفلسفة والمنطق؛ حتى يجبر الناس على الأخذ بظاهر نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.

وسرعان ما أثر المذهب الظاهري في كافة الجوانب المعرفية في الحضارة الإسلامية في الأندلس، خاصة تلك العلوم التي تعتمد على القياس كأصل من أصولها، ومن هذه العلوم علم النحو، فكان لذلك أثر في بعض نحاة القرن السابع الهجري.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN: (2786-0361) PRINT ISSN: (2786-0353)

- **انتقال الثورة من الفقه إلى النحو:**

لم يكن النحاة بعيدين عن الفقهاء لما يتسمون به من الموسوعية في المعارف، فتأثروا بما تأثر به الفقهاء؛ حيث سيطر عليهم القياس والجدل والمناقشة في مسائل النحو، خاصة في القرن السادس الهجري؛ فقد "كان عصراً غلبت فيه الصبغة الفلسفية والمنطقية على مختلف الدراسات اللغوية والنحوية؛ حيث كان منهج التفكير في هذا العصر يقوم على الجدل والتأويل والتعليل"[1].

كما كان هناك سببٌ آخر لسيطرة القياس على النحاة، وهو سبب مرتبط بالمنهج الذي اتبعه النحاة في التقعيد للغة؛ حيث إنهم قد حددوا فترة زمنية معينة يتم من خلال استقراء نصوصها اللغوية استنباطُ القواعد والأحكام النحوية؛ مما جعل النحاة يلجئون إلى القياس على ما ورد من أحكام نحوية استُنْبِطت من خلال نصوص عصر الاحتجاج، أو يلجئون إلى التعليل والتقدير إن لم يجدوا حكماً يقيسون عليه.

ولعل اهتمام النحاة بالتعليل في هذه الفترة جعلهم منشغلين بما كتب الأوائل كسيبويه وغيره، فيشرحون ما أُلِّفَ قديماً، ويعلِّلون ما توصل إليه سابقوهم من أحكام وَفْقَ نظرتهم

1() ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، تأليف: معاذ السرطاوي، ص27، دار مجدلاوي، عمَّان، ط1، 1988م.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

الجدلية، فكثرت الشروح، وتعددت التعليقات والحواشي؛ مما أتخم مؤلفاتهم بما استُنبط من علل وأقيسة؛ لدرجة أن كثيراً منهم جعل يعلل الأمور الوضعية، ومعلوم أن اللغة ظاهرة اجتماعية لا تخضع لمنطق[1]، وإنما تخضع للواقع القائم على المستعمل منها. لذلك ينبغي ألا تُعَلَّل الوضعيات؛ لأنها لا تثبت للغة تفرداً.

وقد أدى هذا كله إلى كثرة الأقوال في المسألة الواحدة، وكل قول له علل وعليه اعتراضات[2]؛ مما أثقل النحو بما ليس فيه، الأمر الذي جعل ابن مضاء ينقل ثورة أهل الظاهر من ميدان الفقه إلى ميدان النحو، خاصةً أن حامل لواء المذهب الظاهري ابن حزم قال: "وأما علم النحو فإلى مقدمات محفوظة عن العرب الذين تزيد معرفة تفهمهم للمعاني بلغتهم، وأما العلل فيه ففاسدة جداً"[3].

1() ينظر: الخلاف بين النحويين، دراسة ـــــــ تحليل ـــــــ تقويم، تأليف: د. السيد رزق الطويل، ص620، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1984م.

2() وخير دليل على هذا كتب الخلاف التي رصدت اعتراضات النحويين بعضهم على بعض، مثل: الإنصاف في مسائل الخلاف، والمسائل الخلافية في النحو وغيرهما.

3() التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، تأليف: أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ص187، دار الكتب العلمية، بيروت، د0ت.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN: (2786-0361) PRINT ISSN: (2786-0353)

ولعل ابن حزم في كلامه عن فساد علل النحو كان يهدف إلى إبطال القياس في النحو؛ فالقياس قائم على العلة، فإذا فسدت العلة أُبْطِلَ القياس في النحو، وهذا يخدم دعوته إلى إبطال القياس في الفقه، ويؤدي إلى أن يكون مذهبه مذهباً عامًّا يشمل كافة مناحي الحياة، وجميع فروع المعرفة.

وعلى الرغم من شكوى بعض النحاة السابقين من صعوبة النحو، وكثرة العلل، وتأليف بعضهم مؤلفات تحمل عنوان نقض العلل[1] فإنهم لم يصلوا ـــــــــــــــــــ فيما أعلم ـــــــــــــــ إلى وصف علل النحو بالفساد كما وصفها ابن حزم.

فعلى سبيل المثال نجد خلفًا الأحمر يُصرِّح بالشكوى من استعمال النحاة للتطويل، واهتمامهم بكثرة العلل في مصنفاتهم غافلين عما يحتاج إليه المتعلم[2].

1() ذكرت بعض كتب التراجم مؤلفًا بعنوان: "نقض علل النحو" للحسن بن عبد الله الأصبهاني الملقب بلغدة. ينظر: معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تأليف: ياقوت الحموي الرومي، تحقيق: د0 إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، 2/ 874، بيروت، 1993م، والوافي بالوفيات، تأليف: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق واعتناء: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفي، 12/ 55، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2000م، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف: الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، 1/ 59، دار الفكر، دمشق، طـ 2، 1979م.

2() ينظر: مقدمة في النحو، تأليف: خلف الأحمر، تحقيق: عز الدين التنوخي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ص 32، 33، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، 1931م.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

وقد شغل ابن مضاء وظيفة قاضي القضاة في دولة الموحدين، وكان وثيق الصلة بخلفائها[1]، خاصةً الخليفة المنصور المعروف بولعه بالمذهب الظاهري في الفقه.

ويبدو أن موقف دولة الموحدين ممثلة في رأس الدولة الخليفة المنصور من الفقه الظاهري نشراً له ورفضاً لغيره قد شجع ابن مضاء قاضي القضاة وقتئذٍ أن يحذو حذوهم مصانعاً الخليفة عاقداً اللواء "لحملة أخرى ليست في الفقه، ولكن في النحو؛ إذ بدا له أن هذا النحو الذي أثر عن المشارقة قد شرق بألوان القياس والتعليل والتأويل، وهي مبادئ كان مذهب الظاهرية يناقضها، ويقوم على إبطالها"[2]، ومن ثم قد ألف كتابه (الرد على النحاة) الذي ضمنه وجهة نظره فيما في أيدي نحاة المشرق من علم نافع مختلط بما يفسده، وقد اختط لنفسه منهجاً في النحو هدفه تخليص النحو وتنقيته مما يشوبه ويفسده، وتيسيره للمتعلم، ومحاوره أربعة تتمثل في:-

1. إلغاء نظرية العامل.
2. إلغاء العلل الثواني والثوالث.

1() ينظر: دولة الإسلام في الأندلس، تأليف: محمد عبد الله عنان،4/ 664، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1990م.

2() ابن مضاء القرطبي ثورة في الفقه ـــــــــــــــ ثورة في النحو، تأليف: ربيع عمار، ص8، بحث منشور في مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الخامس جوان، 2009م، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN: (2786-0361) PRINT ISSN: (2786-0353)

3. إلغاء القياس.

4. إلغاء التمارين العملية.

والحق يقال: إن ابن جني قد سبق ابن مضاء في نظرية العامل حينما قال: "إنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررتُ بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول.

فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا شيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لَمَّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامَّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح[1]".

وقد تلقف ابن مضاء كلام ابن جني وفصَّل القول فيه بالأدلة والبراهين رغبةً منه في إثبات بطلان رأي النحاة في العامل شرعاً وعقلاً[2].

1() الخصائص، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق، محمد علي النجار، 1/ 109، 110، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2006م.

2() ينظر: النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، تأليف: د. مازن المبارك، ص153، دار الفكر، دمشق، ط1، 1971م.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

وقد أنكر ابن مضاء على النحاة ولعهم بالقياس؛ حيث إن إنكار القياس كان سمة عصره، ومذهب دولته، كما أنه دعا إلى إلغاء التمارين العملية من كتب النحو لتناقضها مع الغاية من تعلم النحو.

أما إلغاء العلل الثواني والثوالث فهي من أهم محاور منهجه.

- **إلغاء العلل الثواني والثوالث:**

لقد نادى فقهاء الظاهرية بإلغاء العلل كلها في الفقه؛ فقد "قال أبو سليمان[1] وجميع أصحابه رضي الله عنهم: لا يفعل الله شيئًا من الأحكام وغيرها لعلة أصلًا بوجه من الوجوه. فإذا نَصَّ الله تعالى أو رسوله ﷺ على أن أمرًا كذا لسبب كذا أو من أجل كذا أو لأن كان كذا أو لكذا – فإن ذلك كله ندري أنه جعله الله أسبابًا لتلك الأشياء في تلك المواضع التي جاء النص بها فيها، ولا توجب تلك الأسباب شيئًا من تلك الأحكام في غير تلك المواضع البتة.

1() هو داود بن علي الأصبهاني.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

قال أبو محمد[1]: وهذا هو ديننا الذي ندين الله تعالى به، وندعو عباد الله تعالى إليه، ونقطع على أنه الحق عند الله تعالى"[2].

وقال ابن حزم في موضع آخر: "لا يحل التعليل في شيء من الدين، ولا أن يقول قائل: لِمَ حرَّم هذا وأحلَّ هذا؟ فقد صَحَّ قولنا: إن قول القائل: حرَّم البُرَّ بالبُرِّ؛ لأنه مكيل، أو أنه مُدَّخر، أو أنه مأكول – بدعة نعوذ بالله منها"[3].

وعندما أراد ابن مضاء أن ينقل موقف الفكر الظاهري من العلل في ميدان الفقه إلى ميدان النحو قسَّم العلل إلى:

1- العلل الأُوَل. 2- العلل الثواني. 3- العلل الثوالث.

ثم جمع العلل الثواني والثوالث معًا، وتقسيمه هذا قائم على مهمة العلة في فهم النص اللغوي[4]؛ فيرى "أن العلل الأُوَل بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك

1() هو ابن حزم.

2() الإحكام في أصول الأحكام، تأليف: ابن حزم، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، 8/ 77، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1979م.

3() الإحكام في أصول الأحكام، 114/8

4() أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، تأليف: د0 محمد عيد، ص 129، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 2006م.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

منا بالنظر، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة"[1].

وبناء على ذلك فقد نادى بإلغاء جزئي للعلل ولم ينادِ بإلغاء العلل جملة من النحو كما نادى بذلك الظاهرية في الفقه؛ فالعلل التي بمعرفتها تحصل المعرفة بكلام العرب مقبولة عنده، وما عداها من العلل فمرفوضة.

يقول ابن مضاء: "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث؛ وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا: (قام زيد) لمَ رُفع؟ فيقُال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولمَ رُفع الفاعل؟ فالصواب أن يُقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر.

ولا فرق بينه[2] وبين من عرف أن شيئًا ما حرام بالنص، ولا يُحتاج فيه إلى استنباط علة لينقل حكمه إلى غيره، فسأل لِمَ حُرِّم؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه.

1() الرد على النحاة، تأليف: ابن مضاء القرطبي، تحقيق: د0 شوقي ضيف، ص131، دار المعارف، القاهرة، ط2،1982م.

2() في الأصل: بين ذلك، والصواب ما أثبته.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN: (2786-0361) PRINT ISSN: (2786-0353)

ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه، وقال: فلِمَ لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأن الفاعل قليل؛ لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأعطي الأثقل، الذي هو الرفع للفاعل، وأعطي الأخف، الذي هو النصب للمفعول؛ لأن الفاعل واحد، والمفعولات كثيرة، ليقلَّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون. فلا يزيدنا ذلك علماً بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله؛ إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يُوقع العلم"[1].

وقد جاء موقف ابن مضاء من العلل نتيجة أمرين مهمين:-

الأول: الثورة التي قام بها أهل المغرب على كل ما جاء إليهم من المشرق، والتي تزعمها القائلون بالظاهر المبطلون للرأي.

وفي الحقيقة أن الأصل المعتمد عليه في التحقيق به سقط في هذا الموضوع فأكمله د0 شوقي ضيف في نشرته بـ (بين ذلك و)، وأكمله د0 محمد إبراهيم البنا في نشرته بـ (بينه و). ينظر: الرد على النحاة لابن مضاء، دراسة وتحقيق: د0 محمد إبراهيم البنا، ص 127، دار الاعتصام، القاهرة، ط1، 1979م.

1() الرد على النحاة (نشرة د.شوقي ضيف)، ص 130،131.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

الثاني: إغراق نحاة المشرق في التعليل، واستنباطهم عللًا لكل حكم نحوي؛ فقد "أصبح تلمُّس العلل هدفًا رئيسًا في البحث النحوي، وبمقتضاه يمكن أن تُعدل القواعد لتتفق مع التعليلات، وتتسق مع تصوراتها المبنية على أسس منطقية، وصار كل نحوي يُجرِّب ملكاته الذهنية ويستنبط عللًا جديدة بحسب ما استخزن عقله من قوة البرهان وحُشِيَ من عمق الدلالة.

فكانت آفة تثقل وتكل ذهن الدارسين وطلاب النحو؛ إذ لا سبيل إلى إدراك كثير منها، ولا رجاء لتبيين دورها في التقعيد، وخصوصًا إذا تعلَّق الأمر بما يُسمَّى العلل القياسية والجدلية؛ ولهذا وجدنا ابن مضاء القرطبي يقف بحزم إزاء هذا النوع من العلل، فينادي برفضها واستبعادها من الدراسات؛ إذ إنه يمكن الاستغناء عنها"[1].

إن تأليف ابن مضاء لكتابه (الرد على النحاة) وسَّع دائرة الثورة القائمة وقتئذٍ في الأندلس لتشمل الثورة على النحو أيضًا، "ولم يكن ابن مضاء في ثورته على أوضاع النحو القديمة إلَّا ابن بيئته الثائرة، وابن مذهبه المتمرد أو المتحرر. ولم تكن نظريته في النحو إلا انعكاسًا لتمرد بيئته وتحرر عقليته المذهبية.

1() ابن مضاء القرطبي ثورة في الفقه ـــــــــــــــ ثورة في النحو، ص11.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN: (2786-0361) PRINT ISSN: (2786-0353)

بل نستطيع أن نقول: إن أفكار ابن مضاء في النحو ليست جديدة كلها، ولا هي من ابتكاره، وإنما هي بذور تلقفها ممن قبله، ووجدت هوى من نفسه؛ لأنها جاءت منسجمة مع مذهبه الفقهي، فنمت على يديه وترعرعت وَفْقَ الشكل الذي اختطه لها، وهو شكل حددته له بيئته ومذهبه"[1].

وما نادى به ابن مضاء من إلغاء العلل الثواني والثوالث لم يكن فيه متفرداً بل سبقه ابن السراج حينما قسم العلل قسمين مبيناً أهمية كل قسم، فقال: "اعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع.

وضرب آخر يُسَمَّى علة العلة مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً، ولِمَ إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبتا ألفاً، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تُستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها العرب وتُبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات"[2].

1() العلة النحوية: نشأتها وتطورها، ص153.

2() الأصول في النحو، تأليف: أبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلى، 1/ 35، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996م.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN: (2786-0361) PRINT ISSN: (2786-0353)

كما سبقه الزجاجي عندما قسم العلل النحوية إلى ثلاثة أنواع:-

1. العلل التعليمية.
2. العلل القياسية.
3. العلل الجدلية النظرية.

وأوضح أن العلل التعليمية هي التي يتوصل بها إلى معرفة كلام العرب؛ فهي تقابل العلل الأول عند ابن مضاء.

وقد عاصره السهيلي الذي نقض علل النحويين قائلًا: زعموا أن الاسم الذي لا ينصرف امتنع من الخفض والتنوين لمضارعته الفعل؛ إذ الفعل فرع للاسم، وثانٍ له، والذي لا ينصرف من الأسماء فيه علتان فرعيتان، كالتعريف فإنه فرع للتنكير، وكالتأنيث فإنه فرع للتذكير، وكالجمع فإنه ثانٍ للإفراد، إلى سائر العلل التسع المذكورة في كتبهم.

وهذا الباب لو قصروه على السماع ولم يعللوه بأكثر من النقل عند العرب لانتُفِع بنقلهم، ولم يكثر الحشو في كلامهم، ولما تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم، حتى ضربوا المثل بهم؛ فقالوا:

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

..... أَضْعَفَ مِنْ حُجَّةِ نَحْوِيٍّ[1]

وتعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروب من التحكم وأنواع من التناقض، وفساد من العلل؛ لأن العلة الصحيحة هي المطردة المنعكسة، التي يوجد الحكم بوجودها، ويُفقد بفقدانها"[2].

وإذا قارنا بين كلام السهيلي السابق وعلله التي علل بها في "نتائج الفكر"[3] رأينا مدى التناقض بين رأيه النظري وموقفه التطبيقي؛ مما جعل أحد الباحثين يقول معقبًا على موقفه النظري من العلة: "قد نعتقد أولًا أن نتيجة هذا الرأي سوف تبعثه على تضييق دائرة التعليل، أو أنه يقترب من رأي ابن مضاء في رفض العلل، وبالخصوص ما يُعرف منها بالثواني والثوالث.

1() البيت من السريع، وهو لابن فارس في وفيات الأعيان وروايته:
تَرْنُـــو بِطَرْفٍ فَـــاتِرٍ فَاتِنٍ أَضْعَفَ مِنْ حُجَّةِ نَحْوِيِّ.
ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تأليف: أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد ابن أبي بكر بن خلكان؛ تحقيق: د. إحسان عباس، 1/ 119، دار صادر، بيروت، 1968م.

2() أمالي السهيلي، تأليف: أبي القاسم السهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، ص19، 20، مطبعة السعادة، القاهرة، 1969م.

3() فعلى سبيل المثال ينظر: نتائج الفكر، ص91، 92، حيث علل اختصاص كل حرف من حروف المضارعة بقبيل معين من الضمائر مما يعد من قبيل تعليل الوضعيات.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

لكن الإمام السهيلي على العكس مما نتوقعه أولى اهتماماً كبيراً للعلل، ولم يقتصر على الثوالث، بل وَاصَلَ تساؤلاته التعليلية إلى أن وصلت إلى السوادس"[1].

ومن هنا تبرز أهمية دعوة ابن مضاء؛ حيث كان ابن مضاء وفيًّا لمنهجه النظري الذي اختطه لنفسه، فلا يوجد ـــــــــ فيما أعلم ـــــــــ تناقض بين تنظيره وتطبيقه فيما وصل إلينا من كتبه.

- **أثر ابن مضاء في نحاة القرن السابع الهجري:**

إن الخروج عن المألوف والثورة على الموروث غالبًا ما يحدثان أثراً يمكن ملاحظته في ثلاثة محاور:

الأول: الدفاع عن المألوف وتعظيم الموروث بإبراز معالم تفرده.

الثاني: التفكر بروية في المألوف، وفحص الموروث بعين الناقد الواعي للإبقاء على الصواب منه، وتصويب ما به من خطأ.

1() تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، تأليف: د. محمد مختار ولد أبَّاه، ص251، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2008م.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

الثالث: تجاهل هذا الخروج، وتلك الثورة، والاستمرار على طريق المألوف والمحافظة على الموروث.

ودعوة ابن مضاء خروج عن المألوف، لاقت ما يلاقيه أي خروج عن المألوف كما يلي:-

1. **الدفاع عن المألوف وإبراز معالم تفرده:** تذكر بعض كتب التراجم[1] أن من بين مؤلفات ابن مضاء كتابًا سماه (تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان).

كما تذكر أيضًا أن ابن خروف تصدَّى لما ورد في هذا الكتاب من أفكار ورد عليها من خلال تأليفه لكتاب سمَّاه (تنزيه أئمة النحو عما نُسب إليهم من الخطأ والسهو).

وكلا الكتابين لم يصلا إلينا، غير أن عنوان كتاب ابن خروف يدل على مادته العلمية؛ حيث إنه ـــــــــــ فيما يبدو ـــــــــــ يرد على ما أورده ابن مضاء في كتابه (تنزيه القرآن)، ويثبت تفرد أئمة النحو، وتنزيههم عن الخطأ والسهو.

1() ينظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تأليف: ابن فرحون، تحقيق وتعليق: د. محمد الأحمدي أبو النور، 1/ 210، دار التراث، القاهرة، د. ت، وبغية الوعاة، 1/ 323.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

فابن خروف ـــــــــــــ طبقًا لعنوان كتابه ـــــــــــــ وقف مدافعًا عن المـــألوف ومُعظِّمًا الموروثَ بإبراز معالم تفرده، وتنزيه أعلامه.

2. **التفكير برويَّة في المألوف وفحص الموروث بعين الناقد**: إن ثورة ابن مضاء كانت بنت بيئته؛ حيث إن بيئة المغرب والأندلس في القرن السادس الهجري كانت ثائرة على كل ما هو مشرقي النشأة.

وسبق أن عرفنا أن المعاصرين لابن مضاء أمثال السهيلي وابن خروف كانوا يعيبون على النحاة كثرة العلل، وعندما استطاع ابن مضاء أن يصوغ رأيه في منهج علمي قائم على محاور أربعة شجع المعاصرين له، ومن تلاهم من نحاة القرن الســـابع الهجـــري، خاصةً في المغرب والأندلس على النظر إلى ميراثهم النحوي من العلل نظـــرة ناقـــد لا ناقض محـــــــــــاولين تخليصه من الشوائب والزيادات بإبعاد الجدل عنـــه، وإســـقاط الاعتراضات، وسيتضح هذا من خلال عرض موقفي ابن خروف وأبي حيـــان كمثـــالين دالين على من سلك هذا المحور من النحاة.

ابن خروف:

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

لقد كان ابن خروف من النحاة الذين هالهم كثرة العلل في كل مسألة نحوية، كما أغضبه هجوم ابن مضاء الحاد على النحو؛ والنحاة، فرأى أن يسلك طريقًا وسطًا لا إفراط فيه بالإكثار من العلل، ولا تفريط فيه بإنكار العلل جملة.

ومن ثَمَّ فقد قام بمراجعة علل السابقين لإبعاد العلل التي تقوم على الجدل، والترجيح بين ما تبقى منها لاختيار الصائب منها القريب إلى روح اللغة، والمفيد في توضيح الحكم وتأكيده لا إبهامه وتعقيده. من ذلك ما علل به أصالة الإعراب في الأسماء، وأصالة البناء في الأفعال والحروف، فيقول:

"أصل الإعراب للأسماء؛ لأنها لم تتغير لتوارد المعاني التي دل الإعراب عليها، وأصل البناء للأفعال والحروف؛ لأن المعاني التي دل عليها الإعراب لا تلحقها؛ لا لأن صيغتها تغيرَّت لتغيُّر تلك المعاني فدلت عليها ـــــــــ كما زعم بعضهم ـــــــــ بل تغيُّر صيغها ـــــــــ كتغير صيغ الأسماء ـــــــــ للمعاني اللاحقة لها؛ كالمصدر، واسم

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

المكان، واسم الزمان، واسم الفاعل، والمفعول، والصفات التي للمبالغة وغيرها. وهذا كتغير الفعل من الماضي إلى المضارع، والأمر، والنهي، ولا حَظَّ لهذه المعاني في الإعراب"[1].

فابن خروف ـــــــــ في النص السابق ـــــــــ يعرض الحكم الذي ارتضاه مقترنًا بالعلة الدالة على صوابه، مع عرض الحكم المخالف مع علته أيضًا مبينًا ـــــــــ في إيجاز ـــــــــ فساد الحكم المخالف ورفض علته دون الدخول في جدل أو مناقشات لا تفيد؛ لدرجة أنه عند عرضه لما في القضية من أحكام لم ينسب أي حكم إلى من قال به.

كل هذا يدل على امتلاكه عقلية واعية راجحة يُفرق بها بين الغث والثمين، واضعًا نُصب عينيه الهدف من النحو، وهو حفظ اللغة بعيدة عن الخطأ، وصون اللسان بعيدًا عن الزلل.

لذلك نجد ابن خروف مدافعًا عن العلة ـــــــــ سوى الجدلية منها ـــــــــ إذا كانت خادمة للحكم النحوي كاشفة لمدلوله؛ فعند تناوله للممنوع من الصرف في باب

1() شرح جمل الزجاجي، تأليف: أبي الحسن على بن محمد بن على بن خروف الإشبيلي، تحقيق ودراسة: د. سلوى محمد عمر عرب، 1/ 260، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، 1419هـ.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

(ما ينصرف وما لا ينصرف) يشيد بما ذكره سيبويه في الكتاب، ويهاجم مَنْ اعترض عليه في نص طويل آثرت أن أورد جزءًا كبيرًا منه؛ لأنه يوضح بجلاء موقف ابن خروف من العلل حيث يقول: "ولضيق باع بعضهم فيه اعترض على سيبويه، وأوهن حجته بزعمه، وتعقب كثيراً منها بالنقض بلا معرفة، ولا إنصاف، ...

[إنَّ] الأئمة ـــــ رحمهم الله ـــــ لما نظروا كلام العرب ووجدوه متسعًا لا تضبطه الحدود، ولا يحصره القياس أعملوا أنفسهم في حصر ما أمكن منه وردّه إلى قوانين يُعمل عليها؛ فيُعلم بذلك من كلام العرب ما لا يمكن ضبطه بالحفظ، ومن هنا احتاجوا إلى الكلام على أكثر العلل، وما لم يدخل لهم تحت قياس أثبتوه في كتب للحفظ لا يقاس عليه، ولا علَّة له، فصار النوع الذي يُدرك بالقياس – وهو الذي يسمى النحو والعربية – أعظم في نفوسهم وأضبط لمعارفهم وأنبه للخواطر، وأنفع للناظر فيه وفي غيره من النوع الذي يسمى اللغة، ويستوي في حمله العالم والجاهل إذا قيَّد الألفاظ ...

وبالقياس ضُبط كلامهم، وبالتفتيش والنظر لُحِقَت أغراضهم، وعُلِم حقيقتهم ومجازهم، وحُصِرَ أكثر من ذلك فجمعوا الكثير الذي لا يضبطه الحفظ في القليل بالقياس فاستغنى من

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

أخذ عنهم ومن أتى بعدهم بحفظ قوانينهم وأكثر عللهم وما قيَّدوه بـذلك عـن حفـظ مـا لا ينحصر؛ إذ قد فاتهم الأخذ عن العرب، فثبت بذلك للأئمة الفضل والزلفى عند الله تعالى.

فمما قصدوا جمع الكثير من الكلام الذي لا ينحصر ولا يدخل تحت الحفظ في النزر بالقياس من هذا الباب الذي نحن فيه؛ وذلك أنهم ـــــــــــ رحمهم الله ـــــــــــ لمـا رأوا ما لا ينصرف يقارب في الكثرة ما ينصرف نظروا في الأصـل منهـا فـرأوا مـا لا ينصرف يفتقر إلى موجب يمنعه الصرف، وما لا ينصرف لا يفتقر إلى موجب للصـرف – علموا أن الأصل الصرف، فبحثوا عن الموجبات لمنع الصرف، فوجدوها عشرة ... فجميع ما لا ينصرف قد انحصر إلى قياس يُعمل عليه.

وبهذا الذي ذكر الأئمة قرب حصر الباب، وسهل حفظه، واستُغني به عن جميع مـا تشتمل عليه هذه الأنواع التي لا يمكن حصرها إلا بالحفظ، فلا فرق إذن بين قولك: كل اسـم اجتمع فيه علتان من هذه العلل الموصوفة لا ينصرف، وبين قولك: كل فاعل ومبتدأ مرفوع، وكل مضاف إليه مخفوض؛ فهذه علل موجبة عند العرب مطردة.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

فإذا علم أحدنا هذا جاز له أن يتجاوز ويبحث عن أصول تلك العلـــل، ولأي شـــيء صارت عللًا، فإذا وُفِّق لذلك كان أعظم فائدة وأكثر تصرفًا وأنبه خاطرًا، وأبعد عن الزلـــل وأعرف بحكمة العرب من الأُوَل، وكلاهما مُتَّبِع ما وجد من كلامهم"[1].

فابن خروف ـــــــــــ من خلال كلامه السابق ـــــــــــ يوضح الـــدور الـــذي اضطلع به النحاة الأوائل في استقراء نصوص اللغة، وجمع المطرد من ظواهرها في أحكام نحوية مع بيان عللها، وفي الوقت نفسه يعيب على من هاجمهم ونقض عللهم خاصة في باب ما لا ينصرف من الأسماء، ويغلب على ظني أنه كان يعني السهيلي بقوله: "ولضـــيق بـــاع بعضهم فيه ...".

وما يؤكد ظني كلام السهيلي في هذه المسألة وقد سبق ذكره عند الحديث عن إلغـــاء العلل الثواني والثوالث.

1() تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، تأليف: أبي الحسن على بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي المعروف بابن خروف، دراسة وتحقيق: خليفة محمد خليفة بديري، ص283 ـــــــــــ 286، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس الغرب، ط1، 1995م.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

وكلام ابن خروف عن العلل في هذه القضية لا يتعارض مع كلامه حينما علق على ما دار بين أبي علي الفارسي وأبي إسحاق الزجاج حول الوقف والوصل في كلمة(أَفْعَى) قائلًا: "هذه جعجعة ولا طحن! فيا ليت شعري متى كانت الياء في (أَفْعَى) ألفًا؟

أفي النوم أم اليقظة وهم لم ينطقوا في الوصل والوقف إلا بالياء؟ ولم يقلبوها قط، فإنما تركوها في الوصل على أصلها بعد زوال حركتها، ولم يغيروها لأجل خفاء الألف، فلم يردوا شيئًا وقد كانوا قلبوه، وإنما فعلوا ما في الوقف لمكان الاستراحة وقطع النفس فقصدوا البيان في بعض والتخفيف في بعض، وما ذكره لا معنى له"[1].

فالعلل المقصودة في تعليقه على ما دار بين الفارسي والزجاج هي العلل الجدلية التي يهاجمها بشدة، أما العلل التي دافع عنها في باب (ما ينصرف، وما لا ينصرف) فهي العلل التعليمية؛ وبهذا لا يكون ثمة تعارض في كلامه.

قد يلاحظ من خلال المحورين السابقين أن ابن خروف قد وقف موقفين متناقضين إزاء دعوة ابن مضاء، وفي الحقيقة أنه ليس ثمة تناقض؛ حيث إن دفاعه عن الموروث، وتنزيهه لأعلامه ربما كان نتيجة إحساسه بأن ابن مضاء كان يهدف من تأليف كتابه (تنزيه

1() السابق، ص126.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

القرآن) إلى نقض النحو والطعن في النحاة، فما كان منه إلا أن يقف مدافعًا عن النحو جملة، وأعلام النحاة خاصة.

وأما موقف ابن خروف المتمثل في مراجعته لعلل السابقين والترجيح بينها لاختيار الأقرب إلى روح اللغة بعد اطّراح العلل الجدلية منها، فهذا ليس فيه نقض للنحو أو طعن في أعلامه، وإنما فيه تنقية له لإبعاد الغث عن الثمين، وربما أحس بأن ابن مضاء في مؤلفه (الرد على النحاة) يقدم نقدًا بناءً لعلل السابقين رغبةً منه في إسقاط ما لا يفيد، والإبقاء على ما يفيد في تعلم لغة العرب، فلاقى ذلك في نفسه هوى؛ حيث وجد فيه ضالته، فكان نهجه كنهج ابن مضاء في الدعوة إلى إسقاط العلل التي لا تفيد في تعلم اللغة، واكتساب مهاراتها، خاصة الجدلية منها.

أبو حيان:

وجَّه أبو حيان جُلَّ اهتمامه وعنايته في مجال اللغة إلى النحو نفسه، فكان يميل إلى التيسير مما جعله لا يلجأ إلى التعليل في كثير من مسائله إلا ليثبت الحكم النحوي؛ فالتعليل

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

عنده كان وسيلة لا غاية مثله في ذلك مثل سيبويه، ولعل السبب في هذا هو تمذهبه بمذهب أهل الظاهر، وبعده عن الفلسفة.

فقد كان ظاهري المذهب حتى جاء إلى مصر؛ حيث وجد مذهب أهل الظاهر مهجوراً فيها، فانتمى إلى المذهب الشافعي إلا أن آراءه بقيت على ظاهريتها؛ فقد نُقِلَ عنه قوله: "محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه"[1]، كما عُرِفَ ببعده عن الفلسفة؛ فقد "كان عَرِيًّا من الفلسفة"[2].

وقد وجدت دعوة ابن مضاء إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث هوًى في نفسه؛ حيث كان "لا يشغل نفسه بالعلل العقلية التي يتلاعب بها النحاة، لتدل على مقدرتهم الذهنية، وقدرتهم الفكرية... وإنما يهتم بالقياس من حيث هو، فإن حادت قاعدة عن أصوله، وجب أن يُسأل عنها.

ومعنى ذلك: أنه لا يهتم بعلة القياس أولًا، وإنما يهتم بالقياس نفسه؛ لأن القياس عنده ليس أمرًا عقليًّا يرجع إلى التفكير أو المنطق، وإنما مرجعه الأول والأخير كثرة الشواهد،

1() الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تأليف: ابن حجر العسقلاني، 304/4، دار الجيل، بيروت، 1993م، وبغية الوعاة، 1/ 281.

2() السابق، 4/ 308.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

واتساع السماع، فإذا وجب القياس بناء على هذا، ولم يعمل به سُئِلَ عن السبب، وبُـيِّنَ سـر المخالفة، أو عدم الأخذ به"[1].

ولا عجب في موقف أبي حيان هذا؛ حيث إنه جعل سيبويه مثله الأعلى في اعتماده في القياس على كثرة الشواهد، واتساع السماع، فالقياس عند سيبويه كان قياسًا استقرائيًّا، وهو ما حاول أبو حيان أن يأخذ به.

ومن ثم كانت العلة عنده خادمة للحكم النحوي، ولم تكن وسيلة لإظهار مقدرته العقلية أو إمكاناته المنطقية، فابتعد في أغلب مصنفاته عن ذكر العلل الجدلية، والخلافات التي لا فائدة فيها، ولا طائل تحتها، كما تجنب كثيراً ألفاظ الفلاسفة والمتكلمين في التعليل، ومن ثم فقد قيل عنه "إن أبا حيان سَهَّلَ النحو، ويَسَّرَ موضوعاته، فجعله سهل التناول والمأخذ، قريبًا إلى النفس، لا تمل منه، وإنما ترغب فيه، وتأنس به، وتلتذ بتتبع موضوعاته، وتفصيلاته[2].

لقد وافق أبو حيان ابن مضاء في إسقاط العلل التي لا تفيد في تعلم اللغة، واكتساب مهاراتها، خاصة الجدلية منها.

1() المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، تأليف: د. عبد العال سالم مكرم، ص334، دار الشروق، القاهرة، ط1980،1م.

2() أبو حيان النحوي، تأليف: د. خديجة الحديثي، ص378، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1966م.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

لذلك نجده بعد أن يورد شرح ابن مالك لعلة اختصاص الجر بالاسم والجزم بالفعل يقول: "وهذا التعليل الذي ذكره لاختصاص الجر بالاسم، والجزم بالفعل لو كان صحيحاً كان ينبغي ألا يذكره في هذا الكتاب؛ لأنه كتاب جامع لأكثر أحكام النحو، موضوع لذلك، لم يقصد المؤلف فيه إلى تمثيل حكم أو لتعليله ولا لدليله السمعي، فذكره لتعليل ذلك ليس بمناسب.

وأما طلب العلة لاختصاص كل واحد منهما بما اختُصَّ به، فهو شيء قد بحث فيه النحويون، وطَوَّلوا في ذلك بما لا فائدة في ذكره، والصواب في ذلك ما حرره بعض[1] أصحابنا، وهو أن التعرض لامتناع الجر من المضارع المعرب، وامتناع الجزم من الأسماء المعربة على الإطلاق، تعرض للسؤال عن مبادئ اللغات.

والسؤال عن مبادئ اللغات لا سبيل إليه؛ لأنه يؤدي إلى التسلسل؛ ألا ترى أن السؤال إذا وضع عن انفراد الأسماء بالخفض، والأفعال بالجزم مطلقًا لم يخلُ أن تريد: لأي شيء لم تجزم الأسماء بجوازم الأفعال أو بعامل من عواملها يعمله بدل عمله أو مع عمله؟

1() يقصد الأُبَذِيّ في شرحه على الجزولية.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

وكذلك لأي شيء لم تخفض الأفعال بخوافض الأسماء أو بعامل من عواملها يعمله بدل عمله أو مع عمله؟ وكيفما فُرض السؤال فإنه يلزم مثل ذلك في الرفع والنصب، فيقال: لأي شيء لم ترفع الأفعال بروافع الأسماء أو بعامل من عواملها التي لا تعمل الرفع بدل عمله أو يعمله مع عمله؟ ولأي شيء لم تنصب بنواصب الأسماء أو بعامل من عواملها التي لا تعمل النصب بدل عمله أو مع عمله، حتى يعمل الرافع للأفعال بدل رفعه نصباً أو يعمل مع رفعه نصباً؟

ومثل ذلك السؤال يلزم أيضاً في روافع الأسماء ونواصبها، فكما لا يُتَعرَّض لتعليل ذلك؛ لأنه سؤال عن مبادئ اللغات؛ لأنه بتقدير أن يكون الأمر على ما سأل عنه يَسُوغ له السؤال: لِمَ لَمْ يكن الأمر بخلاف ذلك؟ فيؤدي إلى تسلسل السؤال، فكذلك لا ينبغي أن يُتَعرَّض لامتناع الخفض من الأفعال، والجزم من الأسماء مطلقاً، وإنما ينبغي أن يسأل عما كان يجب قياساً فامتنع"[1].

1() التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ألفه: أبو حيان الأندلسي، حققه: د. حسن هنداوي، 139/1، 140، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط1، 2008م.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

من النص السابق يتضح أن أبا حيَّان يرفض العلل الجدلية لانعدام فائدتها، وإمكان الاعتراض عليها بأكثر من وجه مما يؤدي إلى تسلسل السؤال، وهذا ليس مكانه الدراسة النحوية الخالصة، وإنما مكانه حلقات الجدل والفلسفة.

وأكثر من هذا فقد كان يرفض أيضًا كثيرًا من العلل القياسية؛ فعلى سبيل المثال نجده عندما تناول كلام ابن مالك في علة دخول الإعراب الفعل المضارع يعلِّق قائلًا: "وقد طوَّل المصنف بترجيح ما أبدى من التعليل لإعراب المضارع على ما ذكر غيره مما يوقف عليه في شرحه. والمسألة قليلة الجدوى؛ لأنه خلاف في علة، وأما الحكم فهو أن الإعراب دخل في المضارع كما دخل في الاسم"[1].

فالحكم النحوي هو ما يبحث عنه أبو حيَّان، ويرى أنه يمكن تثبيته بالعلة الأولى (التعليمية) أما ما عداها من علل فقليلة الجدوى، ومن ثَمَّ يمكن القول: إن أبا حيان كان كابن مضاء ينفر من العلل الثواني والثوالث.

فكثيرًا ما أخذ على النحاة السابقين تعليلهم لأمور وضعية في اللغة ينبغي ألا تُعلل، وقد مر بنا موقفه من تعليلهم من زيادة حروف (أنيت) في أول الفعل المضارع؛ حيث قال:

1() التذييل والتكميل، 1/ 126.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

"فهذا كله تعليل يسخر العاقل منه، ويهزأ من حاكيه فضلًا عن مستنبطه، فهل هذا كله إلا من الوضعيات، والوضعيات لا تعلل"[1].

فأبو حيان كان ظاهري المذهب فكراً وتطبيقًا في النحو؛ لذلك رأينا تأثير دعوة ابن مضاء في مصنفاته واضحة في مجال إسقاط العلل الثواني والثوالث.

1. **تجاهل دعوة ابن مضاء:**

تجاهل بعض نحاة القرن السابع الهجري دعوة ابن مضاء إلى إسقاط العلل الثواني والثوالث، ومن بين هؤلاء النحاة ابن الحاجب الذي يعد فيما أرى ممثلًا لهذا الاتجاه؛ حيث كان مهتمًّا بالعلل بأنواعها (الأول والثواني والثوالث)، فما من حكم نحوي تناوله بالدراسة إلا وعلله في الأغلب الأعم.

كما أنه كان يُضَعِّف آراء مخالفيه عن طرق رد عللهم وإيراد الاعتراضات عليها، يقول عنه أحد الباحثين: "كان ابن الحاجب مولعًا بالتعليل، يعلل أغلب الآراء النحوية التي

1() منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تأليف: أبي حيان الأندلسي، ص230، نشرة: سدنى جليزر، المطبعة الأمريكية، نيوهافن، 1947م.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

يعرض لها، ويعتمد في تضعيف كثير من الآراء على بيان ضعف علتها، ويبسط آراء النحويين في المسألة التي يتصدى لها فيبطل منها ما يبطل معللًا ومستدلًّا، ويصحح منها ما يصحح معللًا لذلك أيضًا، ولا يتكلم على مسألة إلا ويعللها"[1].

فابن الحاجب من النحاة الذين تأثروا بالمنطق تأثرًا كبيرًا، مثله في ذلك مثل الرماني؛ فقد غلبت عليه النزعة المنطقية، والنظرة الفلسفية حتى قيل عنه: "كان فقيهًا مناظرًا مفتيًا مُبَرَّزًا في عدة علوم"[2].

وخير مثال على ذلك عرضه لكل الاحتمالات الممكنة في مسألة (حسن وجهه) في باب الصفة المشبهة حيث شَرَحَ قول الزمخشري: "وفي مسألة: (حسن وجهه) سبعة أوجه"[3] بقوله: "وفي مسألة: (حسن وجهه) التركيب العقلي ثمانية عشر وجهًا.

وذلك أن معموله لا يخلو إما أن يكون مُعَرَّفًا باللام أو مضافًا إلى مضمر أو غيرهما، فهذه ثلاثة أقسام، كل واحد منها يكون مرفوعًا ومنصوبًا ومخفوضًا، فهذه تسعة

1() ابن الحاجب النحوي، تأليف: د. إبراهيم محمد عبد الله، ص191، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 2005م.

2() بغية الوعاة، 2/ 135.

3() المفصل في صنعة الإعراب، تأليف: الزمخشري، حققه وعلق عليه: د. محمد محمد عبد المقصود، ود. حسين محمد عبد المقصود، ص 297، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت ط1، 2001م.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

أقسام، وتكون الصفة معه غير مُعَرَّف باللام، ومُعَرَّفًا باللام، فتصير ثمانية عشر، وصورها: مررت برجلٍ حسنٍ وَجْهُهُ، وحسنٍ وَجْهَهُ، وحسنُ وَجْهِهِ، وَحَسَنِ الوجهُ، وَحَسَنِ الوَجْهَ، وحسنِ الوجهِ، وحسنٍ وَجْهٌ، وحسنٍ وَجْهًا، وَحَسَنِ وَجْهٍ، فهذه تسعةُ، فإذا عُرِّفَ الأول جاء تسعة أخرى على هذا الترتيب"[1].

لقد كان للنزعة المنطقية لابن الحاجب أثر كبير في اهتمامه بالعلل خاصةً الجدلية منها؛ فعلى سبيل المثال نجده يعلل بناء الاسم لشبه واحد، وامتناعه من الصرف لشبهين بقوله: "إن قيل: لِمَ بُني الاسم لشبه واحد وامتنع من الصرف لشبهين، وكلا الأمرين خروج عن أصله؟

فالجواب: أن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه مما ليس بينه وبينه مناسبة إلا في الجنس الأعم وهو كونه كلمة، وشبه الاسم بالفعل وإن كان نوعًا آخر إلا أنه ليس في البعد عن الاسم كالحرف، ألا ترى أنك إذا قسمت الكلمة خرج الحرف أولًا؛ لأنه

1() الإيضاح في شرح المفصل، تأليف: ابن الحاجب، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، 620/1، دمشق، ط1، 2005م.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

أحد القسمين، ثم يبقى الاسم والفعل مشتركين، فتفرق بينهما بوصف أخص من وصفهما بالنسبة إلى الحرف.

فوزان الحرف من الاسم كالجماد بالنسبة للآدمي، ووزان الفعل من الاسم كالحيوان من الآدمي. فشبه الآدمي بالجماد ليس كشبهه بالحيوان؛ فقد علمت بهذا أن المناسبة الواحدة بين الشيء وبين ما هو أبعد لا تقاوم مناسبات متعددة بينه وبين ما هو قريب منه"[1].

مما سبق يتضح مدى تمكن ابن الحاجب من أدوات المناظرة والجدل، وامتلاكه لمقدرة عقلية جعلته يهتم بإيراد اعتراضات على النحاة السابقين ويكثر من العلل. يقول السيوطي عنه: "ومصنفاته في غاية الحسن، وقد خالف النحاة في مواضع، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات مفحمة يعسر الجواب عليها"[2].

ومعنى هذا أن ابن الحاجب لم يعتدَّ بدعوة ابن مضاء إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث، وقد وضح هذا في كثير من المواضع في كتابه "الإيضاح في شرح المفصل"، وفي

1() أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر الدين قباوة، 2/ 841، دار عمار، عمَّان، دار الجيل، بيروت، 1989م.
2() بغية الوعاة، 2/ 135.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

"أماليه"، إلا أن الأمر مختلف تماماً في كتابه "الكافية في النحو"؛ حيث لم يهتم كثيراً بالعلل النحوية فيه.

وذلك ليس نفوراً من العلة أو استجابة لدعوة ابن مضاء، وإنما تحقيقاً للغرض الأساسي ـــــــــ فيما أظن ـــــــــ من تصنيفه الكافية، وهو تقديم مادة النحو بطريقة سهلة ميسورة واضحة تعين الدارس على إتقان قواعد اللغة.

وبعد عرض أثر دعوة ابن مضاء القرطبي إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث في نحاة القرن السابع الهجري من خلال المحاور الثلاثة سالفة الذكر يمكن القول بأن دعوته وإن لم تجد قبولاً عند كثير من النحاة في الجانب التطبيقي فإنها تركت أثراً واضحاً تمثل في رفض بعض النحاة كابن خروف وأبي حيان للعلل التي لا تفيد في تعلم اللغة خاصة الجدلية منها.

كما أنها تركت أثراً – وإن كان خافتاً– في بعض من رفضها كابن أبي الربيع الذي أولى اهتماماً كبيراً بالعلل الجدلية؛ فقد مر بنا كلامه في علة وجوب حذف النون من المثنى والمجموع على حدِّه مع الإضافة، وعدم حذفها مع (ال) عندما قيل: إن وجوب الحذف في

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

موضع وعدمه في الموضع الآخر لإحداث التعادل بينهما، فكان ثمَّة سؤال: لِمَ لَمْ يتم إحداث التعادل بعكس الأمر؛ أي بحذف النون مع (ال)، وعدم حذفها مع الإضافة؟

فأجاب قائلًا: "هذا طلب علة الاختصاص، ولا تلزم في هذه الصنعة؛ فإنهم لو فعلوا العكس لقيل: ولِمَ كان ذلك؟ فهذا لا يلزم؛ فقد حصل المراد مما فعلوه من الإعلام بأن النون لحقت عِوَضًا من الحركة والتنوين"[1].

فإجابة ابن أبي الربيع السابقة لا تتناسب مع شخصيته المولعة بإيراد العلل خاصة الجدلية منها، ولعل هذه الإجابة كانت من أثر معرفته بدعوة ابن مضاء.

وعلى هذا فإني أرى أنه ليس من المناسب أن تُوصف دعوة ابن مضاء بأنها "لم تكن أكثر من صرخة دوَّت في أواخر القرن السادس، ثم خمدت فلم تترك وراءها من الأثر أكثر مما يتركه النجم الهاوي من ذيل يضيء، ثم لا يلبث أن يضمحل"[2]، فأثرها واضح عند ابن خروف وأبي حيان، ومصنفاتهما خير شاهد على ذلك.

(1)البسيط في شرح جمل الزجاجي، تأليف: ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السبتي، تحقيق ودراسة: د. عياد بن عيد الثبيتي، 2/ 893، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986م.

2() العلة النحوية نشأتها وتطورها ، ص 155.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

الخاتمة.

لقد اهتم النحاة السابقون لابن مضاء بالتعليل لأغلب قضايا النحو خاصة خلال القرن السادس الهجري الذي غلبت فيه الصبغة الفلسفية والنزعة المنطقية على مختلف الدراسات اللغوية.

مما جعل هؤلاء النحاة يعللون أغلب الأحكام النحوية وفق نظرتهم الفلسفية لدرجة أن بعضهم جعل يعلل الأمور الوضعية في اللغة مما أثقل كاهل النحو العربي بكثرة التعليلات.

وقد أدت كثرة التعليلات إلى دخول المذهب الظاهري حلبة النحو العربي بعد أن دخل حلبة الفقه.

وقد بيَّن البحث تأثير المذهب الظاهري في النحو العربي من خلال الاتجاهات الآتية:

1. **الدفاع عن المألوف وإبراز معالم تفرده:**

وقد مثله ابن خروف من خلال كتابه: (تنزيه أئمة النحو عما نُسب إليهم من الخطأ والسهو).

2. **التفكير برويَّة في المألوف وفحص الموروث بعين الناقد ومحاولة الابتعاد عن العلل الجدلية:**

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

وقد مثله ابن خروف من خلال شرحه جمل الزجاجي، وأبو حيان من خلال شـــرحه تسهيل ابن مالك، وقد رأى نحاة هذا الاتجاه أنه من الأفضل الابتعاد عن العلل الجدلية.

3. تجـــــــاهل دعـــــوة ابـــــــــن مضاء:

وقد مثله ابن الحاجب في أماليه وشرح مفصل الزمخشري ؛ حيث كان مهتمًّا بالعلـــل بأنواعها (الأول والثواني والثوالث)، فما من حكم نحوي تناولـــه بالدراســـة إلا وعللـــه فـــي الأغلب الأعم.

ومن ثم يمكننا التأكيد على النتيجتين التاليتين:

1. ضعف الأثر الذي تركته دعوة ابن مضاء إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث في الجانب التطبيقي لدى كثير ممن خلفه من النحاة خاصة نحاة المشرق كابن الحاجب.
2. نفور بعض النحاة خاصة في الأندلس من العلل الثوالث (الجدلية) كابن خروف وأبـــي حيان؛ لتأثرهما بدعوة ابن مضاء خاصة في مجال إلغاء العلل الثوالث (الجدلية).

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

المراجع.

1. الإحكام في أصول الأحكام، تأليف: ابن حزم، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1979م.
2. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، تأليف: د0 محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 2006م.
3. الأصول في النحو، تأليف: أبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996م.
4. أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار عمار، عمَّان، دار الجيل، بيروت، 1989م.
5. أمالي السهيلي، تأليف: أبي القاسم السهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، القاهرة، 1969م.
6. الإيضاح في شرح المفصل، تأليف: ابن الحاجب، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 2005م.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

7. البسيط في شرح جمل الزجاجي، تأليف: ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السبتي، تحقيق ودراسة: د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986م.

8. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف: الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، دمشق، ط 2، 1979م.

9. تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، تأليف: د. محمد مختار ولد أبَّاه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2008م.

10. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ألفه: أبو حيان الأندلسي، حققه: د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط1، 2008م.

11. التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، تأليف: أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، د0ت.

12. تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، تأليف: أبي الحسن على بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي المعروف بابن خروف، دراسة وتحقيق: خليفة محمد خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس الغرب، ط1، 1995م.

13. ابن الحاجب النحوي، تأليف: د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 2005م.

14. ابن حزم صورة أندلسية، تأليف: د. طه الحاجري، دار الفكر العربي، القاهرة، 1970م.

15. أبو حيان النحوي، تأليف: د. خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1966م.

16. الخصائص، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق، محمد علي النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2006م.

17. الخلاف بين النحويين، دراسة ـــــــــ تحليل ـــــــــ تقويم، تأليف: د. السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1984م.

18. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تأليف: ابن حجر العسقلاني، دار الجيل، بيروت، 1993م.

19. دولة الإسلام في الأندلس، تأليف: محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القـــاهرة، ط4، 1990م.

20. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تأليف: ابن فرحون، تحقيق وتعليق: د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة، د. ت.

21. الرد على النحاة لابن مضاء، دراسة وتحقيق: د0 محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصـــام، القاهرة، ط1، 1979م.

22. الرد على النحاة، تأليف: ابن مضـــاء القرطبـــي، تحقيـــق: د0 شـــوقي ضـــيف ، دار المعارف، القاهرة، ط2،1982م.

23. شرح جمل الزجاجي، تأليف: أبي الحسن على بن محمد بن على بن خروف الإشـــبيلي، تحقيق ودراسة: د. سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، معهد البحـــوث العلميـــة وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، 1419هـــ.

24. المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجـــرة، تـــأليف: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، القاهرة، ط 1، 1980م.

25. ابن مضاء القرطبي ثورة في الفقه ـــــــــــــــــ ثورة في النحو، تأليف: ربيـــع عمار ، بحث منشور في مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الخامس جوان، 2009م، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

26. ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، تأليف: معاذ السرطاوي ، دار مجدلاوي، عمَّان، ط1، 1988م.

27. معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تأليف: يـــاقوت الحمـــوي الرومـــي، تحقيق: د0 إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993م.

28. المفصل في صنعة الإعراب، تأليف: الزمخشري، حققه وعلق عليه: د. محمد محمد عبد المقصود، ود. حسين محمد عبد المقصود، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت ط1، 2001م.

29. مقدمة في النحو، تأليف: خلف الأحمر، تحقيق: عز الدين التنوخي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، 1931م.

30. منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تأليف: أبى حيان الأندلسي، نشرة: سدنى جليزر، المطبعة الأمريكية، نيوهافن، 1947م.

31. النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، تأليف: د. مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط1، 1971م.

32. الوافي بالوفيات، تأليف: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق واعتناء: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2000م.

33. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تأليف: أبي العباس شمس الدين أحمد ابن محمد بن أبي بكر بن خلكان؛ تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1968م.

INTERNATIONAL JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE RESEARCH (IJALR)
ONLINE ISSN:(2786-0361) PRINT ISSN:(2786-0353)

برعاية أكاديمية رواد التميز للتعليم والتدريب

International Journal of Arabic Language and Literature Research

(IJALR)

The online ISSN is :2786-0361

The print ISSN is :2786-0353